من التقارب العقدي إلى المسؤولية التاريخية المشتركة

تتحول الوحدة الإسلامية إلى استراتيجية فاعلة في العالم الإسلامي عندما تتجاوز مستوى التوصيات الأخلاقية والتأكيد على المشتركات الدينية، لتصبح في مجالات الفكر والسياسة والثقافة والعلاقات الاجتماعية نموذجًا عمليًا للتعاون بين المسلمين. فالمسألة الأساسية في بحث الوحدة لا تقتصر على الإقرار بضرورة التعايش بين المذاهب، بل تتمثل في كيفية تحويل الإمكانات المشتركة للأمة الإسلامية إلى قوة لصون الهوية الدينية، ومواجهة التهديدات المشتركة، والاضطلاع بدور مستقل في التحولات العالمية.

ويؤكد الإنفوغرافيك المعنون «وحدة الأمة المجاهدة»، من خلال طرح ست نقاط حول الوحدة الإسلامية، الأبعاد العقدية والاجتماعية والسياسية والحضارية لهذه القضية. وتكمن أهمية هذه المحاور في أنها تطرح الوحدة لا بمعنى إلغاء الاختلافات المذهبية، بل بوصفها إطارًا لتنظيم العلاقات بين المسلمين وتعزيز قدرتهم الجماعية.

الوحدة؛ من المشتركات العقدية إلى التعاون الاجتماعي

تتمثل الركيزة الأولى لتحقيق الوحدة الإسلامية في إعادة اكتشاف المشتركات الأساسية بين المسلمين. فالإيمان بالله تعالى، ونبوة الرسول محمد(ص)، والقرآن الكريم، والانتماء إلى الأمة الإسلامية، تشكل أرضية مشتركة للتفاعل بين المذاهب. غير أن وجود هذه المشتركات لا يكفي وحده لتحقيق الوحدة؛ إذ يمكن للاختلافات التاريخية، وتباين الرؤى الكلامية والفقهية، والصراعات السياسية أن تضعف إمكانات التقارب.

ومن هنا، تتطلب الوحدة المستدامة تبني نهج يعترف بالاختلافات المذهبية، ويحول في الوقت نفسه دون تحولها إلى خصومات اجتماعية ومواجهات سياسية. وفي هذا الإطار، لا يعني التقريب بين المذاهب توحيد العقائد أو تجاهل الاختلافات العلمية، بل هو مسعى لتوسيع نطاق المعرفة المتبادلة، والحد من سوء الفهم، وتهيئة الظروف للتعاون في القضايا المشتركة للعالم الإسلامي.

فلسطين؛ الاختبار العملي للتضامن الإسلامي

يشير تأكيد الإنفوغرافيك على قضية فلسطين إلى أحد أهم المعايير لقياس التضامن في العالم الإسلامي. ففلسطين ليست مجرد قضية إقليمية أو مسألة محصورة في العلاقات بين عدد من الدول، بل ترتبط بحقوق الشعب الفلسطيني، ومصير المقدسات الإسلامية، وقضية العدالة والاحتلال.

وفي هذا السياق، تتجاوز الوحدة مستوى الشعارات عندما تفضي إلى تنسيق دبلوماسي، ودعم قانوني وإنساني، ومواجهة تطبيع الاحتلال، ومتابعة حقوق الشعب الفلسطيني بفاعلية. ومع ذلك، لا تزال الاختلافات في التوجهات السياسية للدول الإسلامية أحد العوائق أمام تحقيق هذا التعاون. ويتطلب تجاوز هذا العائق تحديد حد أدنى من المصالح المشتركة، وإنشاء آليات للعمل المنسق تستطيع التركيز على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين، بمعزل عن الخلافات الثنائية.

الوحدة السياسية وضرورة مواجهة إثارة الفرقة

من المحاور الأساسية الأخرى للوحدة، الانتباه إلى التداعيات السياسية للخلافات داخل العالم الإسلامي. فالتنافسات الإقليمية، والصراعات الجيوسياسية، واستغلال القوى الخارجية للانقسامات المذهبية، وإعادة إنتاج خطاب التكفير، يمكن أن تحول الخلافات القائمة إلى أزمات أوسع نطاقًا.

وفي مثل هذه الظروف، لا يعني الدفاع عن الوحدة تجاهل اختلاف مصالح الدول أو تعطيل النقد السياسي.

فالمسألة الأساسية هي الحيلولة دون إضفاء طابع مذهبي على النزاعات السياسية، ومنع تحول الخلافات القابلة للإدارة إلى عداوات قائمة على الهوية. وكلما عُبّر عن الخلافات السياسية بلغة الإقصاء المذهبي، تراجعت فرص التسوية، واتسع المجال أمام تدخل الأطراف الخارجية.

لذلك، تحتاج الوحدة الإسلامية إلى قواعد واضحة للحوار وتسوية الخلافات واحترام حقوق المذاهب ومواجهة العنف الطائفي. ومن دون هذه القواعد، قد تبقى الدعوة إلى الوحدة محصورة في المناسبات والبيانات، وتفقد فاعليتها عند مواجهة الأزمات الحقيقية.

الوحدة والحضارة الإسلامية الجديدة

إن التأكيد على إمكانية نشوء حضارة إسلامية جديدة يرسم أفقًا أوسع لفهم الوحدة. فالحضارة ثمرة التعاون المستمر في مجالات العلم والتعليم والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا وبناء المؤسسات. ومن ثم، لا يمكن حصر تحقيق أفق حضاري مشترك في التقارب السياسي بين الدول أو عقد المؤتمرات الدولية.

ويحتاج العالم الإسلامي، لكي يستثمر إمكاناته السكانية والعلمية والثقافية والاقتصادية، إلى شبكات تعاون بين الجامعات والحوزات العلمية والمراكز البحثية والمؤسسات الثقافية والمنظمات الاجتماعية. ويُعد التبادل العلمي بين المذاهب، وإعداد برامج بحثية مشتركة، والتعاون في صون التراث الإسلامي المخطوط، وتطوير التواصل الثقافي، أمثلة على خطوات يمكنها تحويل الوحدة من مفهوم نظري إلى تجربة ملموسة.

وفي هذا التصور، لا تتشكل الحضارة الإسلامية الجديدة عبر إلغاء التنوعات الثقافية والمذهبية، بل من خلال إتاحة المجال أمام المجتمعات المسلمة للمشاركة الفاعلة في إطار رؤية مشتركة. ويتحول التنوع إلى رصيد حضاري عندما يوضع في سياق التعاون والاحترام المتبادل والأهداف المشتركة.

المسؤولية المشتركة؛ حلقة الوصل بين الوحدة والجهاد

يؤكد عنوان «وحدة الأمة المجاهدة» الصلة بين التضامن والمسؤولية. ويمكن فهم الجهاد في هذا الإطار بمعنى يتجاوز المواجهة العسكرية، ليشمل الجهود المتواصلة للدفاع عن حقوق الشعوب، ومواجهة الظلم، والحفاظ على الاستقلال الفكري والسياسي، وصون القيم الإسلامية.

وبناءً على ذلك، تكتسب الوحدة معناها وتأثيرها الاجتماعي عندما يشعر المسلمون بمسؤولية متبادلة تجاه القضايا المشتركة. فالدفاع عن حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وتقديم المساعدات الإنسانية، ومواجهة الإسلاموفوبيا، وصون التراث الثقافي والعلمي، وتطوير التعاون التعليمي، مجالات تتيح تحويل التضامن الديني إلى عمل جماعي.

غير أن استدامة هذا النهج تقتضي ألا تتحول المسؤولية المشتركة إلى أداة لإقصاء الأصوات المختلفة أو تجاهل حقوق الآخرين. فالوحدة الفاعلة تقوم على الثقة المتبادلة وتحمل المسؤولية؛ وهي ثقة تنشأ من الإنصاف، والحوار المستمر، والالتزام العملي بالمبادئ المشتركة.

من خطاب الوحدة إلى الآليات المستدامة

يمكن وضع المحاور الستة الواردة في الإنفوغرافيك ضمن إطار تحليلي موحد، يتمثل في تعزيز الأسس العقدية المشتركة، وتنظيم العلاقات بين المذاهب، والدفاع عن القضايا المحورية للعالم الإسلامي، ومواجهة إثارة الفرقة، وتطوير التعاون الحضاري، وتحويل التضامن إلى مسؤولية عملية.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تقييمًا مستمرًا ومؤشرات واضحة. ومن المجالات التي يمكن الاستناد إليها لقياس التقدم في سياسات الوحدة: مدى مشاركة المؤسسات العلمية والثقافية التابعة لمختلف المذاهب في البرامج المشتركة، واستمرارية الحوارات بين المذاهب، ونشوء أوجه تعاون بحثي وتعليمي، والتنسيق في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وتراجع خطاب التكفير في المجال العام.

وفي نهاية المطاف، فإن قضية الوحدة الإسلامية تعتمد، أكثر من اعتمادها على تكرار الدعوة إلى التضامن، على فاعلية المؤسسات التي تنتج هذا التضامن وتحافظ عليه. وكلما استمر التواصل بين العلماء الدينيين والنخب والمؤسسات الثقافية والمجتمعات المسلمة، وزادت كفاءة آليات تسوية الخلافات، تعززت إمكانية تحويل الوحدة إلى رصيد اجتماعي وحضاري.

وتقترب الوحدة الإسلامية من التحول من مبدأ ديني جامع إلى واقع تاريخي عندما يتمكن المسلمون من الحفاظ على هوياتهم المذهبية، والتصرف بمسؤولية إزاء القضايا المشتركة، وتوظيف إمكاناتهم المتفرقة في خدمة العدالة والاستقلال والتقدم. وبهذا المعنى، لا تعني الوحدة نهاية الاختلاف، بل تمثل نهجًا لإدارته بمسؤولية وبناء مستقبل مشترك.